مصطلح الحمل على النظير في الأبنية الصرفية

د. جاسم موله محسر و د. زهور كاظم زعيميان

المقدمة

يعكس استعمال المصطلح عند النحاة المعيار لقواعد افكارهم لارتباطه بالتعليل وتوجيه الأحكام توجيها سليما وقد ترد أغلب هذه المصطلحات متفرقة في كتب الخلاف النحوي وكتب الأصول لأن النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها وتبويبها ولكن كانوا يشيرون إليها إشارات كلما سنحت لهم الفرصة في ذلك ولعل ما استعملوه من عبارات كالحمل و النظير إنما هي إشارات ومسائل تعكس حكما مهما من أحكام القياس يقوم على التحليل والربط بين أركان المحمول والمحمول عليه ومن ثم فهي أحكام سار عليها النحاة عند وضعهم القواعد.

إن كثيرا من المصطلحات التي عرض لها النحاة بصورتها المتكاملة ومنها مصطلح الحمل على النظير ما هي الا دليل على عمق التفكير اللغوي الذي انتهجوه ولكنهم صادفوا عقبة تمثلت بالتأويلات والتفريعات التي أحاطت بكثير من المصطلحات بعد إذ وجدنا أنها تبعدنا عن الأصل الذي وضعت عليه القواعد والأصول ولاسيما ما تعلق منها بالقواعد الصرفية.

ويمكن الإشارة الى أن ما عرضت له كتب الخلاف يعد معينا مهما لرسم ملامح منهج النحاة في دراسة المصطلح وما صاحب ذلك من تعليلات وأقيسة سواء النحوي أم الصرفي ولعلنا نشير الى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) وهو من المصادر الرائدة في دراسة المصطلح إذ اشتمل على بيان لكثير من المصطلحات ومنها مصطلح الحمل على النظير.

وقد عرضت في هذه الصفحات لموضوعات صرفية جاء مصطلح الحمل على النظير فيها إذ وقفت عندها بشيء من التحليل والبيان مسندا ذلك بأقوال العلماء وآرائهم ومن ثم أتقدم بما كتبته مشفوعا بالاعتذار عن الهفوات والأخطاء فما الكمال إلا لله وحده عليه توكلت وإليه أنيب.

أهداف البحث

يسعى البحث الى دراسة الفكر اللغوي عند العرب من خلال بيان المصطلحات الصرفية ولاسيما مصطلح الحمل على النظير، وبيان الفكر اللغوي عند علمائنا وتطبيقاته العملية.

الحمل على النظير لغة واصطلاحا

الحمل لغة، قال الخليل:(الحمل ما في البطن، والحمل ما على الظهر، وأما حمل الشجر، فيقال: ما ظهر فهو حمل وما بطن فهو حمل وبعض يقول: حمل الشجر، ويحتجون فيقولون: ما كان لازما فهو حمل، وما كان بائنا فهو حمل)(١) والنظير لغة هو: المثيل(ونظير الشيء مثيله ؛لأنه إذا نظر إليهما كأنهما سواء في المنظر، وفي التأنيث نظيرة وجمعه نظائر)(٢).

أما في الاصطلاح فإن (الحمل على النظير) هو قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر وهو طريق يسلكه النحاة ويحيلون إليه الظواهر التي لا تنتظم بقواعد أصلية يمثل قاعدةً أو أصلاً سواء أكان ذلك في النحو أم في الصرف وبه يقاس غير المشتق على المشتق وغير المعلول على المعلول وغير المسموع على المسموع وغير المقيس على المقيس والمتغير على المستقر ولهذا وجدنا الاشتقاق والإعلال والسماع والقياس لا يتضح إلا بعد أن يعرف الأصل ومن ثم يترتب عليه الحكم ومن هنا كان لأهمية هذا الأصل من الناحية التطبيقية في ميدان علم الصرف الأثر الواضح في مراعاة ما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة أي مراعاة للتشاكل والفرار من نفرة الاختلاف وأن يجرى الكلام عندهم على شكل واحد وأن يكون بناء الأبواب على سنن واحدة(٣).

ويعكس استعمال المصطلح الصرفي عند الصرفيين العلاقة بين الدال والمدلول، وما يدل عليه وما يمثله ذلك المصطلح من قيمة دلالية تمثل أصولا يقوم عليها علم

التصريف، أو لنقل قواعد توجيهية لا يمكن الخروج عنها؛ لأنها تمثل القيمة الفنية للغة، وتشترك هذه المصطلحات بين علمي النحو والصرف؛ لتشكل أصول العلمين، ومن هذه المصطلحات (الحمل على النظير)، فالصرفيون استعملوا هذا المصطلح بعد أن رأوا ذلك يمثل أصلا من الأصول التي يعتد بها في بناء وتعليل القاعدة الصرفية، ثم الحكم عليها بالأصالة أو الزيادة وقد طبقوا هذا المصطلح في الاشتقاق، والقياس، والتعليل محاولين عدم الخروج عن طرفي هذا المصطلح المحمول والمحمول عليه، وهذا ما يعكس قول ابن جني عندما أشار إلى أهمية علم الصرف، وأن كثيرا من اللغة يؤخذ بالقياس بمعنى أن هذه القواعد، والأصول الصرفية حملت بعضها على بعض، وتم قياسها على نظائر أخرى لا تتم إلا بها، ولا تحصل الفائدة إلا عن طريقها، ومن هنا فالحمل على النظير هو نوع من القياس، قال: (وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فعل لا يجيء إلا على يفعل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنسانا يقول: كرم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب سمعتهم يقولون يكرم أو لم تسمعهم ؛لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه، وأن كان السماع أيضا مما يشهد بصحة قياسك، ومن ذلك أيضا قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أفعل يكون مفعلا بضم الميم وفتح العين نحو: أدخلته مدخلا د، وأخرجته مخرجا، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت: مكرما قياسا ولم تحتج فيه إلى السماع، وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل أو يعمل به فهو مكسور الأول نحو: مطرقة،ومروحة إلا ما استثنى من ذلك فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ولا يعلم ذلك إلا من طريق الصرف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس)(٤)، فهذه القواعد والأصول الصرفية تم قياسها حملا على نظائر لها وردت في كلام العرب.

وقد يرد مصطلح الحمل على النظير بتسمية أخرى المراد منه واحد، فقد يرد (الحمل على كذا إتباعاً لكذا)، أو (إجراء لمجرى كذا)، فالمصطلح في التقدير واحد، وهو يشترك لكونه محمولا على نظائر أخرى من كلام العرب فالإتباع أو الإجراء يعنى الحمل، وهذا جزء مما يسجل بالقبول والإيجاب لنحاتنا من صنيع ما فعلوه وهو الاعتداد بالمسموع من كلام العرب، والمروى منه، واستنباط الأحكام والقواعد، وهو منهج يقوم على نقد النصوص وتوثيقها وحملها على غيرها من نصوص أخرى

أدلة الزيادة

تنوعت أدلة الزيادة عند الصرفيين في التفريق بين الزائد و الاصلى،فهي عندهم تسعة أدلة هي: الاشتقاق والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة والبناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج من النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، أما ما يهمنا في دراسة (مصطلح الحمل على النظير وتحليله) فهي الأدلة الثلاثة الأخيرة، وقد أشار ابن عصفور إلى ذلك (ت ٦٦٩هـ)، وهى من ألطف إشاراته عند ذكره الأدلة التي يمكن بها التفريق بين الأصلي والزائد من الحروف، فالنظير أن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة وعلى الزيادة فيقضى عليه بالزيادة؛ لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي نظيرة هذه وأما الخروج عن النظير فان يكون الحرف إن قدر زائدا كان للكلمة التي يكون فيها نظير وان قدر أصلا لم يكن لها نظير أو بالعكس فانه إذ ذاك ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظير أما ما يخص الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير فان يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة إن جعلته زائدا أو أصليا خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد لأن أبنية الأصول قليلة وأبنية المزيد كثيرة منتشرة(٥).

الحمل على النظير في التفريق بين الأصلي والزائد

زيادة التاء

وهذا ما نجده في الألفاظ التي تشترك في لغتين مختلفتين (فإن كان في اللفظ حرف لا يمكن حمله على أنه زائد ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة وعلى الزيادة فيقضى عليه بالزيادة لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه وذلك نحو تتفل فان فيه لغتين فتح

التاء الأولى وضم الفاء وضمها مع الفاء فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فعللا بضم اللام الأولى ولم يرد مثل ذلك في كلامهم ومن ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية لأنه قد وجد في كلامهم فعلل بضم الفاء واللام نحو برثن إلا أنه لا يقضى عليها إلا بالزيادة لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء) (٦).

الحمل على الأكثر

وكان اهتمام النحاة في وضع القواعد منصبا على القياس على الأكثر المسموع من كلام العرب، فجاءت القواعد الصرفية – ولاسيما ما تعلق منها بالأوزان والزيادات من الأبنية– محمولة بعضها على بعض مراعين فيها ما يحتمل الحمل على أبنية أخرى أكثر من غيره، وهي على النحو الآتي:

حمل ما جهل تصريفه على ما علم

الأصل في الحمل على أبنية أخرى أن يكون البناء من الأبنية المعلومة التصريف حتى يكون الحمل عليه من باب إن المعلوم الاشتقاق أولى في الحمل على غيره من الأبنية المجهولة الاشتقاق فإذا أردنا إثبات وزن بناء من الأبنية أو معرفة احد الحروف بالزيادة أو الأصالة ولم نجد له ما يشير إلى ثباته في الأسماء أو غير ذلك حملناه على غيره من الأبنية المشتقة أو المستقرة والمعروفة أو غير ذلك مما عرفت به أصول الأبنية الأخرى.

ومن أمثلة ذلك ثلاثة ألفاظ اختلف العلماء في توجيهها من حيث الزيادة والأصالة وهذه الألفاظ هي: جندب وعنصر وقنبر فالنون في هذه الألفاظ كلها زائدة وهى جميعها على (فعلل) بضم الفاء وفتح اللام الاولى، وهذا البناء ليس من أبنية كلام العرب،وهذا مذهب سيبويه، وقد جعل زيادة النون لازمة بقوله): لا يجيء على مثال فعلل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه) (٧).

أما مذهب أبو الحسن الاخفش (ت٢١٥ هـ) فهو يجعل النون في الألفاظ أعلاه أصلية على أنّها ملحقة بـ(فعلل) وأن هذا البناء مسموع في كلامهم وحكى عنهم جخدب مفتوح الدال وهذا في الألفاظ التي يكون ثانيها نونا أو همزة على ما قال به الخليل(٨).

من خلال ما تقدم نلحظ أن النون التي اختلف فيها إما أن تكون زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، أو غير زائدة ملحقة على مذهب الاخفش، والذي يمكن الذهاب إليه ما أشار إليه سيبويه وذلك للأدلة الآتية:

١- إن البناء الذي أشار إليه سيبويه وهو(فعلل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى بناء غير موجود في أبنية كلام العرب وإذا كان الاخفش قد أشار إلى أن العرب حكت جخدب فهو من باب الأقل مسموعا وربما اقتصر السماع على أسماء قليلة لا يمكن القياس عليها ومن ثم استبعد هذا البناء.

٢- إذا كانت النون من الحروف الأصلية في هذه الألفاظ على قول الاخفش فإن الأصل لا يجوز استبداله بحرف آخر؛ لان الأصل ملازم للبناء، ولكن لما كانت النون غير أصل أبدلوها بحرف آخر فقالوا في قنبر: قُبّر.

وكان ابن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) قد انتصر لسيبويه في إلغائه (فعللا) من أبنية كلام العرب، قال: (وقد ينتصر لسيبويه رحمه الله في إلغائه (فعلل) بان يقال: سلمنا صحة نقله عن العرب إلا انه فرع على فعلل؛ لأن كل ما نقل فيه الفتح نقل فيه الضم ولا ينعكس، فلو كان فعلل أصلا كغيره من الرباعي لجاز أن ينفرد فعلل، فعلم بذلك أن فتح ما فتح لم يكن إلا فرارا من توالى الضمتين ليس بينهما إلا ساكن وهو حاجز غير منيع، فكان عدولهم عن فعلل إلى فعلل شبيها عن بعدولهم في جمع جديد، ونحوه من فعل إلى فعل تخلصا من توالى الضمتين وكان مقتضى الدليل أن يفروا إلى السكون إلا انه منع في فعلل خوف التقاء الساكنين وفى جدد ونحوه خوف إدغام اسم لا يشبه الفعل فلجيء إلى السكون في الخفة وهو الفتح) (٩).

ويظهر من خلال هذا النص أن هناك من الأبنية ما يحمل على أخرى معلومة الأصل والاشتقاق والتصريف كما هو الحال في حمل ما جهل تصريفه على ما علم، فالبناء فعلل مجهول التصريف؛ لأنه لا يوجد بناء من أبنية كلام العرب على هذه الصيغة، واستدلوا بجهل تصريف هذا البناء وعدم وجوده في الصيغ ؛لأنه محمول على الأصل الذي خرج منه وهو بناء فعلل مضموم الفاء واللام وكأنه فرع منه على حد وصف ابن مالك له.

ولما كان الحمل على النظير من أقسام القياس فهو يمثل القسم الثالث منه وهو على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد فقد ثبت وجود القياس

بالدلالة القاطعة فالذي ينكر القياس أنكر النحو والصرف إذ اجمع العرب على ثبوته وهذا يؤكد قول أبي البركات الانبارى: (إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس)(١٠) وهذا القول ينطبق على النحو والصرف كليهما.

وقد يحمل ما جهل أصله على الكثير المسموع من كلام العرب فان كان للاسم اشتقاق أو تصريف حمل الحرف على الأصالة ومما يدل على ذلك أصالة التاء في قولهم: توءم وهم قالوا: (في الجمع: تؤام وتؤام فعال فالتاء فاء والهمزة عين وإنما كتبت الهمزة في تؤام واوا لانضمام ما قبلها وكذلك إن خففت فأبدلتها واوا خالصة فليست هذه الواو هي التي كانت توءم إنما هي همزة مخففة كما تقول في تخفيف جؤن- جون وشيء آخر يدل على أن الواو في توءم هي الزائدة دون التاء وهو إن فوعلا في الكلام أكثر من تفعل ألا ترى إن باب كوثر وجوهر وقوصرة وحوقل وكوكب أكثر من باب تألب فحمله على الأكثر هو القياس)(١١).

ويمكن حمل ما كثر اشتقاقه وعرف على ما جهل اشتقاقه فالمعروف الأكثر أولى من المجهول من حيث الاشتقاق ومنه ما ورد من زيادة الهمزة فيه فالهمزة تكون في أول الأسماء والأفعال وتجيء زائدة واصلا والأصل في القاعدة أن الهمزة التي تكون في أول الأسماء إذا جاءت بعدها ثلاثة أحرف أصلية كانت الهمزة زائدة ويتضح هذا من خلال قول ابن جني: (اعلم أنّه قد تحجر في هذا الفصل قسطا كبيرا من اللغة عرف أمر الهمزة فيه فامن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته أربعة أحرف بها زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف ألا ترى انك لو سمعت في كلامهم مثل أجرك واجبك لقضيت بان الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان ولم تحتج فيه إلى الاشتقاق وقوله: وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فهي زائدة يريد به إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنّها من الأصول وفى أولها همزة قضيت بزيادة الهمزة)(١٢). فإذا نظرنا إلى كلمة (أفكل) فالهمزة فيها زائدة حملا على نظائر لها من الكلمات مثل: اصفر واحمر واخضر فالاشتقاق جعل من زيادة الهمزة في أفكل لأن الهمزة في الكلمات الأخرى كلها زائدة فهي مشتقة من الحمرة والصفرة والخضرة ولهذا تم حمل ما جهل اشتقاقه على ما علم وهما في النظير واحد فلما كان أفكل مما جهل اشتقاقه فهم حملوه على نظائر من الكلمات المعلومة الاشتقاق ولكن لو كان معلوم الاشتقاق كما هو الحال في أولق فالهمزة يحكم عليها بالأصالة لثبوتها عند الاشتقاق قال سيبويه: (وأما أولق فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم: ألق الرجل وإنما أولق فوعل ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر)(١٣).

وقد يكون للبناء الواحد اشتقاقان ويتم حينئذ الحمل على الأكثر من ذلك الاشتقاق ومن أمثلة ما جاء من أبنية كلام العرب قولهم: (دكان) فان له اشتقاقين قال ابن جني: (دكنت الشيء أدكنه دكنا إذا نضدت بعضه فوق بعض ودكنته تدكينا حكى ذلك ابن دريد قال: ومنه اشتقاق الدكان قال: وهو عربي فصيح قال: وسمعت أبا عثمان الاشناندانى يقول: قال الاخفش: الدكان مشتق من قولهم: أكمة دكاء إذا كانت منبسطة وناقة دكاء إذا افترش سنامها في ظهرها كما اشتقوا عثمان من العثم فالنون على هذا القول في دكان زائدة وهى في القول الأول أصل)(١٤).

ويتبين من تأكيد النحويين والصرفيين اهمية النظير وأثره فى التأصيل اللغوي اذ وجدنا ذلك واضحا من خلال القياس الذي اشار اليه ابن جني بعد عرضه للبناء وقياسه علي ابنية اخرى وكل هذا متاتي من استعمال النظير وهذا ما يدعونا الى تأكيد ما ذهب اليه ابو البركات الانباري(١٥) ليؤكد هذه الحقيقة فقد ذكر جملة من الاعتبارات التي يمكن وضعها في اطار بيان وتوضيح مصطلح الحمل على النظير واهميته منها: المصير الي ما لا نظير له في كلامهم مردود او المصير الي ما لا نظير له في كلامهم محال وحمل المدغم على غير المدغم في الامتناع اولى من حمل غيره لان المدغم اعم استعمالا واكثر وقوعا وما لا نظير في كلامهم غير جائز وهذا كله يصب في انها ضوابط لمصطلح الحمل على النظير وما تشكل من استدلال يقود لتأصيل قواعد اللغة وتثبيتها.

الحمل على المعتل

١- حمل الماضي على المضارع

ومنه ما حصل في الافعال الماضية المزيدة بالهمزة المتصلة بتاء الفاعل نحو: اكسوت واعلوت وادعوت وهذه الافعال وغيرها ومما كان على شاكلتها تكون الواو فيها رابعة مما أوجب قلبها ياء فصارت اكسيت واعليت وادعيت والذي دعاهم إلى هذا القلب ليس علة صرفية إنما حملوا هذه الأفعال الماضية على الأفعال المضارعة التي أصابها القلب نفسه فهم قالوا:

يعلو ويدعو وكسو وهذا القلب في الافعال المضارعة جاء لعلة صرفية وهي قلب الواو المتطرفة إذا انكسر ما قبلها فصارت هذه الافعال يكسي ويعلي ويدعي وهذا ما يؤكد قول ابن جني: (فهذا مطرد في كلامهم ولغاتهم فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم ان يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما وان لم يكن في احدهما ما في الاخر مما اوجب له الحكم)(١٦) الذي يشير إلى أن الحكم أوجب في أحدهما وإن لم يكن قد حصل في الآخر فحكم قلب الواو ياء في المضارع واجب للعلة التي ذكرناها وهي تطرف الواو وانكسار ما قبلها ولكن هذا الحكم أو غيره لا يتوجب أن يكون في الأفعال الماضية لأنها محمولة على شيء حصل فيه تغيير صرفي فلما كانت الأفعال المضارعة هي الاصل في الاستعمال وان للأفعال الماضية نظير في الاستعمال متمثل بالأفعال المضارعة فيكون حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ومن هنا كان القرب بين ركني الحمل: المحمول والمحمول عليه سببا في شيوع هذا المصطلح ومن ثم كثرته واطراده في كلامهم وبهذا يكون حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة وقد لخص ابو البركات الانباري فائدة الحمل على النظير وهي المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب في سنن واحدة(١٧).

٢- حمل المضارع على الماضي

وقد يحمل الضارع على الماضي وهذا ما نجده في اتصال الفعل المضارع بنون النسوة إذا أريد من ذلك تحقق البناء فالفعلان يشتركان بالبناء عند اتصالهما بنون النسوة فالأصل في اتصال ضمير النسوة بالفعل الماضي لأن الفعل الماضي متحقق الوجود فأصالته تتبع من ذلك(١٨): (إن المضارع إذا اتصل به نون جمع المؤنث أو نونا التوكيد بني وإنما بني مع نون جمع المؤنث نحو: يضربن لثلاثة أوجه أحدها حملا له على ضربن فإن الماضي بني معها على السكون لئلا يجمع أربع حركات لوازم ثم حمل المضارع عليه وإن كانت العلة منتفية لاشتراكهما في الفعلية ولذلك قال سيبويه وليس حمل المضارع على الماضي في البناء بأبعد من حمله على الاسم في الإعراب....)(١٩).

ويجيء الحمل أيضا في الأفعال المضارعة التي تحمل على الأفعال الماضية وكما هو معلوم فإن الإعلال يكون بالقلب أو بالنقل أو بالحذف ومما جاء محمولا من الأفعال المضارعة الفعل يقوم ويبيع ويخوف فالحرفان الواو والياء أسكن ما قبلهما والقاعدة الصرفية تقول: إذا اسكن ما قبل الواو أو الياء لم يعل أي منهما كما هو الحال في ظبي ولكن هذه القاعدة لا تطبق على الأفعال يقوم ويبيع ويخوف لسكون ما قبل الواو أو الياء فهم حملوا الأفعال المضارعة على الأفعال الماضية فالفعل قوم أعل بالقلب ليصير قام والفعل بيع أعل ليصير باع والفعل خوف أعل أيضا ليصير خاف ويكون الإعلال في الفعل المضارع إلا إنه إعلال بالنقل بعد نقل ضمة الواو في يقوم إلى الساكن قبلها ونقل كسرة الياء في يبيع إلى الساكن قبلها وكذلك نقل فتحة الواو في يخوف إلى الساكن قبلها أيضا ثم قلبوا الواو ألفا لتحركها في الأصل قبل النقل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ولم يعتدوا بالسكون لأنه عارض بسبب النقل والعارض على الأغلب ألا يعتد به(٢٠).

ويحمل المضارع على الماضي أيضا ويقاس عليه بعد رد الألف إلى الياء كما في الأمثلة الآتية:

رضي - يرضى

شقي - يشقى

فالفعلان الماضيان منتهيان بالياء ومضارعاهما منتهيان بالإلف أيضا وعند إسناد المضارع إلى ألف التثنية ترد الياء إلى أصلها وهو الياء فيكون على النحو الآتي:

يرضى- يرضيان

يشقى - يشقيان

وأما ما دعاهم إلى رد الياء الى اصلها انهم حملوا المضارع على الماضي فالماضي ينتهي بياء وبهذا يكون يرضيان محمولا على رضي ويشقيان محمولا على شقي من حيث الإعلال ولم تكن هناك من علة صرفية دعتهم الى قلب الالف ياء سوى الحمل وهذا شبيه بما جاء من الحمل في الأسماء فقد (وجبت تثنية ما وقعت واوه رابعة فصاعدا بالياء نحو: مغزيان وملهيان لأنك لو بنيت فعلا في أوله الميم على وزن مفعل لقلت: مغزيت وملهيت فقلبت الواو كما قلت: أغزيت فحمل الاسم في هذا الموضع على الفعل كما حمل المصدر على الفعل حتى أعلّ في نحو قولك: قمت قياما وصمت صياما)(٢١).

ولم يقتصر حمل المضارع على الماضي وكلاهما فعلان فقد حمل اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل في الإعلال كما في الامثلة الاتية:

قول - قال – قاول – قائل (اسم فاعل)

قول – قال – مقول – مقول (اسم مفعول)

واذا كان حمل اسم الفاعل والمفعول على الفعل في الإعلال أي أن ما أصاب الفعل من إعلال يصيب اسم الفاعل والمفعول من إعلال أيضا وعليه يكون حمل الفعل على الفعل أولى من حمل الاسم على الفعل فالفعل(غزا أصله غزو ففعل به ما فعل بقال وأما ياء نحو رمى أصله رمي بفتح الميم والياء قلبت ألفا وكتبت على صورة الياء كما سبق في سلقى وهذا التقسيم يجئ من الباب الأول تحو دعا يدعو دعوة ودعاء ومن الباب الثاني كقضى يقضي قضاء ومن الباب الثالث كسعى يسعى سعيا ومن الباب الرابع كخشى يخشى خشية ومن الباب الخامس كسرو يسرو سراوة) (٢٢) وقد عبر أبو عثمان المازني عن إعلال المضارع حملا على الماضي بقوله: (ومثل هذا رضيت ترضى وشقيت تشقى ثم تقول: هما يرضيان ويشقيان ولما كانت في فعلت علة تقلب الواو كرهوا ان يجري الفعل على غير(فعل) فيختلف الباب)، ثم عبر ابن جني عن هذا المعنى بقوله): فهلا قيل في يشقيان: يشقوان لأنه لا كسرة قبل الواو؟ فلانه لما وجب قلب اللام في شقيت لانكسار ما قبلها قلبوها أيضا في المضارع – وإن كان لا كسرة قبلها- لئلا يختلف الباب فهذا نظير أغزيت تغزي إلا أن أغزيت تغز يقلب ماضيه لمضارعه وشقي يشقى قلب مضارعه لماضيه فهذا يدلك على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها فإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لإعتلال الفعل فإعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر) (٢٣) وهذا يقودنا إلى أن حمل الأسماء على الأفعال والأفعال على الأسماء أو الأفعال على الأفعال إنما وضع لأن تجري الأبواب على نسق غير مختلف وأن تتحد من حيث وضع القواعد وأن لا يحصل الاضطراب والخلط في أبواب الصرف وأن يكون هذا الاجتماع لتلك الأبواب منسجما غير مختلف ليسهل العمل به وفهمه.

٣- حمل المضارع على المضارع

ومما هو محمول من الأفعال المضارعة على الأفعال النظيرة الأخرى الفعل المضارع المبدوء بالهمزة على وزن أفعل ومنه أكرم والأصل فيه أأكرم بهمزتين (وحذفوا الهمزة من أخوات اكرم نحو: نكرم وتكرم وكرم والأصل فيه نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم كما قال:

فإنه أهل لأن يؤكرما

حملا على أكرم وإنما حذفت إحدى الهمزتين في أكرم لأن الأصل فيه أأكرم فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما فحذفوا أحداهما تخفيفا ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف)(٢٤)، وأما ما دعاهم إلى ذلك الحذف هو (دفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده وحذفوا في غيره اطرادا للباب وإن لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه)(٢٥).

ومن حمل المضارع على المضارع أيضا حذف الواو في المعتل من مضارع وعد فهم (حذفوا الواو من أخوات يعد وإنما حذفت الواو من يعد ؛لوقوعها بين ياء وكسرة ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف كل ذلك؛ لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف)(٢٦) .

الحمل في صيغة افتعل

وقد تحمل الحركة في المعتل كما حمل الفتح على نظيرهما الكسر والضم وهذا ما نجده في صيغة افتعل في الابدال القياسي فصوغ اليسر واليبس على افتعل يكون اتسر واتبس وفيهما تبدل الياء اذا كانت فاء من التاء وذلك لعدم استقرار الفاء على صورة واحدة فمرة تقلب واوا اذا انضم ما قبلها واخرى تقلب الفا إذا انتج ما قبلها ويمكن أن نبين ذلك من خلال الأمثلة الاتية:

يسر(فاء الفعل ياء) ايتسر (على وزن افتعل) اتسر (ابدال الياء تاء وادغامها)

بيس (فاء الفعل ياء) ايتبس (على وزن افتعل) اتبس (ابدال الياء تاء وادغامها)

وإذا أردنا صوغ مفتعل ويفتعل من يسر وبيس قلنا: موتسر وموتبس وياتبس وياتسر ابدلنا الفاء في المثالين إلى واو والف للضمة التي قبل الواو وللفتحة التي قبل الألف وبهذا تكون الفاء التي نعني بها الياء غير مستقرة فقد تغيرت من ياء إلى واو ثم إلى ألف وهذا يقودنا إلى أن الفتحة في ياتسر محمولة على الضم في موتسر فالفتح أخف من الضم وهو محمول عليه وهذا شبيه بحملهم الفتح على الكسر والضم في ياتعد من الوعد وفي ايتعد وموتعد(٢٧).

وكان ابو عثمان المازني قد وقف عند تعليل ابدال الواو والياء تاء تعليلا دقيقا وهو من ألطف اشاراته التعليلية قال: (وإنما فعلوا هذا بالواو والياء في هذا من قبل ا

أنهم لو تركوهما على أصولهما تبعا ما قبلهما وكنت تقول: ياتئس وياتزن وموتزن وموتئس وتقول اذا امرت: ايتئس وايتزن فكان ذلك يثقل عليهم لأن الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف والحركات فيهما مستثقلة فابدلوا مكانهما حرفا أجلد منهما مخرجه من مخرج الذي بعده ليثبت

على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه وكان ذلك أخف عليهم من ان يتبعا ما قبلهما) (٢٨).

حمل المصدر في الاعتلال على الفعل

يعل المصدر إذا أعل فعله فالمصدر قيام أعل لإعلال الفعل قام وهذا يجري إذا كان الفعل معتل العين بالواو وكأنهم خففوا الواو بالياء ولا يقتصر الحمل على ما هو معتل فإذا صح الفعل صح المصدر ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ﴾ (النور/٦٣) فقد صحّت الواو في المصدر لصحتها في الفعل لاوذ وقد يزاد على ذلك أن مصدر فاعل لا يعل مثل ما أشار إلى ذلك ابن الأنباري: (لاوذ لواذا كقاوم قواما لأن المصدر يتبع الفعل في الصحة والاعتلال ولو كان المصدر لاذ لكان لياذا معتلا لاعتلال الفعل كقام قياما) (٢٩).

الحمل على التصحيح

١- حمل افعلّ على افعالّ

قال ابن مالك: (فلو كان الاسم موافقا للفعل في زيادته ووزنه معا وجب أن يصحح ليمتاز من الفعل فان اسودّ مثلا لو اعلّ فقيل فيه: (سادّ) ظنّ أنه (فاعل) وذلك مأمون في نحو: مقام وتبيع فإنهما قد امتازا من الفعل بالزيادة التي تكون فيه وهي الميم وبالوزن الذي لا يكون فيه وهو تفعل فلا حاجة الى الاخلال بالإعلال فإن في استعماله اجراء للنظائر على طريقة واحدة فلا يعدل عنه الا لمانع من خوف لبس أو غيره) (٣٠) وقد اشترط ابن مالك في التصحيح بين الأبنية ليتحقق الحمل على النظائر أن تكون هناك موافقة بين البنائين في الزيادة والوزن وبما ان اسودّ محمول على اسوادّ في التصحيح دون الاعلال وأن الواو لم تعل في البناء الثاني وأن البناء الأول أعني اسودّ (هو مقصور من افعالّ لطول الكلمة ومعناها كمعناها بدليل أنه ليس شيء من افعلّ الا يقال فيه افعالّ إلاّ أنه قد تقل إحدى اللغتين في شيء وتكثر الأخرى ألا ترى أن طرح الألف من احمرّ واصفرّ وابيضّ واسودّ اكثر واثباتها في اشهابّ وادهامّ واكهابّ أكثر) (٣١). وأغلب الظن أن البنائين إذا اردنا القول فيهما حمل افعلّ على افعالّ من حيث التصحيح وعد الاعلال وهذا مما يرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة اتي يتصف بهما كلا البنائين وفي تقديري المتواضع ان دلالة افعلّ مرتبطة بدلالة افعالّ وهذا الارتباط والتواصل في الدلالة لا يمكن تحقيقه إذا حصل في أحدهما اعلال ولم يحصل في الآخر وكان تلك الدلالة لا يحصل فيها انتقال وتواصل وتدرج ومعلوم أن صيغة افعلّ وفعالّ اختصّتا بالوان والعيوب وكان صيغة افعلّ جاءت لبيان المعنى العارض وافعالّ لبيان المعنى اللازم وللحفاظ على التدرج في هذه الدلالة توافق الاثنان في عدم الاعلال وصحّ البناءان وقد عبّر الكفوي في شرحه لمتن البناء عن ذلك المعنى قال: (واعلم أن هذا الباب يجئ غالباً في الألوان والعيوب كباب الافعلال وقد يكون لغيرهما كابهارّ الليل إذا انتصف والاكثر أن يقصد عروض المعنى في احمارّ ولزومه في احمرّ ويكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم في الأول قوله تعالى: ﴿ مُدْهَامَّتَانِ﴾ (الرحمن/٦٤).

٢- حمل مفعل على مفعال

وكلا البناءين دال على اسم الالة وربما يأتيان للدلالة على صيغة المبالغة إذ اجتمعت في هذين البناءين صفتان جعلت الأول يحمل على نظيره من الثاني من حيث التصحيح وعدم اعلال عينهما وهاتان الصفتان هما: الموافقة في اللفظ والموافقة في المعنى أما من حيث اللفظ فاشتراكهما في كونهما على صيغة واحدة وهي مفعل وإن كان الثاني قد أشبعت فتحة عينه فصارت الفا ومن حيث المعنى فالدلالة على الآلة أو كونهما صفتين دالتين على المبالغة فهم قالوا: محمل ومكيال كاسمي الآلة وقالوا: مفرّ ومحضار كصفتين للمبالغة.وذهب سيبويه نقلا عن الخليل ان (مفعلا انما هو من مفعال ألا ترى انهما في الصفة سواء تقول: مطعن ومفساد فتريد في المفساد من المعنى ما أردت في المطعن وتقول: المخصف والمفتاح فتريد في المخصف من المعنى ما أردت في المفتاح وقد يعتوران الشيء الواحد نحو: مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال فإنما اتممت فيما زعم الخليل انها مقصورة من مفعال أبدا فمن ثم قالوا: مقول ومكيل)(٣٢) ويعكس مصطلح الحمل على النظير دلالة الأبنية من ناحية المعنى فلا يقتصر الأمر على حمل ألفاظ على أخرى من حيث اللفظ كلفظ أو بناء وحده وإنما الأمر مقرون بما ينسجم مع ذلك اللفظ من دلالة معنوية وموافقة في المعنى.

الحمل على الجوار

ويمكن حمل الشيء على الشيء إذا جاوره في كثير من الأحكام ولم يقتصر قرب الجوار في النحو– وان كان قد عرف

به- وإنما ورد منه الكثير في الصرف في أبنية الأسماء والأفعال فيكون حمل حركة على أخرى أو حرف على حركة من باب المجاورة بمعنى أن هناك حركتين أو حرفين أو حركة وحرف فقد يحمل الأول على الثاني أو العكس ويمكن أن نعرض لبعض الأمثلة التي جاز فيها الحمل على الجوار:

١- حمل الأول على الثاني

من ذلك ضم همزة الوصل في أفعال الأمر فهم قالوا: اقتل وادخل فضموا الهمزة – وأن كان الأصل فيها الكسر- لضمة عين الفعل وقد كان بينهما حاجز ضعيف وهو السكون وكان الهمزة وعين الفعلين متجاورتان من دون حاجز بينهما فحملوا ضمة الهمزة على المجاورة وأريد من ذلك سهولة الانتقال بين الحركات ومرونتها فالانتقال من ضم الى ضم أسهل من الانتقال من كسر الى ضم.

٢- حمل الثاني على الأول

القياس في قنوت وصبوت إذا أريد البناء منهما على وزن (فعلة) ان يقال: قنوة وصبوة ولكنهم لم يقولوا ذلك بل قالوا: قنية وصبية فقلبوا الواو ياء لا لعلة صرفية ولكن بسبب المجاورة فالواو تجاور الكسرة وإن كان الفاصل بينهما حرفا ساكنا وبما أن الكسر أقوى من الضم قلبوا الواو الى ياء.ويمكن أن أقف من خلال هذا المثال على أن استعمال المصطلح مرهون بما يؤول إليه ذلك البناء من خفة ومرونة وما ينتج عن ذلك من تأصيل للقاعدة وتثبيت لها فالقول: قنوة وصبوة إذا أردنا عدم القلب فيهما فهو مطرد وقياسي لفقدان العارض الصرفي ولكن القلب أجود للمجاورة ولهذا وجدنا انتقالا في استعمال المصطلح (عدم القلب مطرد) و(القلب اجود) وكيف كان هذا الانتقال يرتبط ارتباطا مباشرا بحمل الحرف او الحركة على المجاورة للأخذ بالبناء الى الخفة ويسر النطق وإن كان الاثنان صحيحين.

ومن أمثلة حمل الثاني على الأول للمجاورة أيضا همز الواو في قراءة قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة/٤)(٣٣) فقد اعطيت الواو الضمة لمجاورتها الياء المضمومة وبذلك همزت لأنه يجوز همز الواو اذا ضمت ومنه قول الشاعر:

أحب المؤقدين إليّ مؤسى
وجعدة إذ اضاءهما الوقود(٣٤)

اجراء الأمر مجرى المضارع

الأمر من الأفعال المخصوصة بالصيغة الدالة على الأمرية ويقترن زمنه بالحاضر أي زمن المخاطب الحاضر فهو والمضارع المجزوم بلام الأمر سواء في الزمن وما يطرأ على كليهما من تغيير في الحركات والسكنات وإن حركات الأمر وسكناته كالمضارع فالفعل (اكتب) يشتمل على حركة فسكون ثم حركة تتبعها حركة أخرى وكذا الحال في المضارع المجزوم في قولنا: ليكتب ياء المضارع متحركة تلاها ساكن ثم متحرك فساكن وكلتا الصيغتين غير متخالفتين.والاصل في صيغة الأمر أن يكون مبنيا اجري مجرى المضارع المجزوم مع ان هناك فرقا جوهريا بين الفعلين فالأول مبني والثاني معرب بمعنى أن الأول أي صيغة الأمر مبنية غير مجزومة وصيغة المضارع مجزومة بلام الأمر على خلاف ما ذكره الكوفيون من أن الأمر معرب مجزوم وبهذا يكون فعل الأمر محمولا على المضارع من ناحية الجزم وليس من ناحية الإعراب أو البناء فالفعلان مجزومان والذي دعاهم إلى أن يجروا الأمر مجرى المضارع المجزوم أو أن يحملوه عليه (فلان الحركات والنونات علامة الإعراب فيناـفي البناء ولذا لم تحذف نون جماعة المؤنث وإذا اجري(تدحرج) فتسقط أنت منه أي المضارع حرف المضارعة للفرق وتأتي بصورة الباقي أي بعد حذف حرف المضارعة مجزوما)(٣٥)(٣٥) ومما يؤكد حمل الأمر على المضارع هو اقتران الأمر باللام كما هو الحال باقتران المضارع باللام وهو الأصل وقد ذكر أبو البركات الانباري(٣٦)(٣٦) كثير من شواهد اقتران المضارع باللام من ذلك قول الشاعر:

لتقم أنت يا بن خير قريش
فتقضّي حوائج المسلمينا

وقد وافق ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون من كون الأمر معربا مجزوما وهو محمول على المضارع فقال: (وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم واقعد وأن الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه اخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل) (٣٧) وقد ذهب قسم من الكوفيين إلى أن جعلوا دليلهم على ان الأمر معرب مجزوم وهو محمول على المضارع قياسهم فعل الامر على فعل النهي فقالوا: (الدليل

على أنه معرب مجزوم إنا اجمعنا على ان فعل النهي معرب مجزوم نحو: (لا تفعل) فكذلك فعل الأمر نحو: (أفعل) لان الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر) (٣٨).

الخاتمة

أولى العرب اهتماما كبيرا باستعمال المصطلحات النحوية، وهي عندهم تعبر عن دلالة تعكس مدلول ذلك المصطلح عند وضعهم القواعد والاصول، ولعل من تلك المصطلحات التي استعملوها هو مصطلح (الحمل على النظير)، وان اختلفت تسميته عند بعض العلماء، فمنهم من ذكره بتسمية(الحمل على كذا اتباعا لكذا)، ومنهم من جعله (اجراء لمجرى كذا)، فالمصطلح في التقدير واحد، أي أن الاتباع أو الاجراء يعني الحمل.

وجاء استعمال هذا المصطلح في التفريق بين الاصلي والزائد من الحروف، فالاسم اذا سمعت فيه لغتان، وكان في ذلك الاسم حرف عرف بزيادته، وفي اللغة الاخرى يكون الحرف محمولا على الزيادة والاصالة فيقضى بزيادة الحرف حملا على الأكثر المسموع، كما هو الحال في حمل ما جهل تصريفه على ما علم، او ما جهل اصله على الكثير المسموع من كلام العرب فإن كان للاسم اشتقاق او تصريف كان حمله على الأصالة.

وقد تأكد من خلال ذلك أهمية النظير في التأصيل اللغوي وهو ما يعكس عمق التفكير اللغوي عند علمائنا (رحمهم الله) في تثبيت وجود المصطلح من حيث الدلالة، وهذ ما أكده أبو البركات الأنباري بعد أن ذكر جملة من الاعتبارات التي يمكن أن نضعها في إطار بيان وتوضيح مصطلح الحمل على النظير، فكانت نواة لفهم هذا المصطلح بعد أن ثبت دعائمه وأرسى قواعده الخليل ومن بعده تلميذه سيبويه، وما يشكل ذلك من استدلال يقود الى تأصيل قواعد اللغة وتثبيتها.

وقد تبين أيضا ما لخصه العلماء من آراء، اذ وجدوا أن الخلاف في الراي قد يكون معينا في تأصيل هذا المصطلح. واتضح كذلك أن اهتمام العماء في هذه المصطلحات يعني اهتمامهم في ما يعكسه من اهتمام في المعنى، ويظهر ذلك في الحمل على الجوار.

ولعل استعمال هذا المصطلح بشكله الدقيق يبدا بما الفه ابن جني اذ امتازت آراؤه ومنهجه بالأصالة والجدة، ثم من جاء بعده من المتأخرين كابن مالك وابن عصفور اللذين طبقا هذا المصطلح وكان نهجهما في ذلك يسير على نمط سهل من التيسير في التطبيق.

أسال الله تعالى أن يكون ذلك حافزا للباحثين على الالمام بدراسة المصطلحات الصرفية وأن يكملوا النقص ويصححوا الهفوات ومن الله التوفيق.

الهوامش:

(١)العين٣/٢٤١.

(٢)نفسه ١٥٦/٨.

(٣)ينظر الإنصاف ٣٠/١- ٣١، ومعجم المصطلحات النحوية / ٦٧.

(٤)المنصف ٢/١.

(٥)ينظر الممتع في التصريف ٥٧/١- ٥٨.

(٦)الممتع ٥٧/١-٥٨، وينظر مقدمة في اصول التصريف ٥١

(٧)الكتاب٣٥/٢.،وينظر النصف ١٣٧/١- ١٣٨.الجندب: ضرب من الجراد، والعنصر: الاصل، والقنبر ضرب من العصافير.

(٨)ينظر العين ٣٣٧/٢.

(٩)ايجاز التعريف في علم التصريف ١٣- ١٤.

(١٠)ينظر الاقتراح ٤٢.

(١١)الاقتراح ٣٨- ٣٩.

(١٢)المنصف ١/ ٣,١.

(١٣)الكتاب ٣٤٤/٢.

(١٤)المنصف ١٣٥/١.

(١٥)ينظر الانصاف ٢٢٤/١ و ١٧٧/٢.

(١٦)المنصف ١٩١/١.

(١٧)ينظر الانصاف ٢٩/١- ٣٠- ٣١، و ١/ ٢٢٤.

(١٨)ينظر المغني في النحو ١/ ١٤١.

(١٩)المغني في النحو ١٦٥/١- ١٦٦، وينظر قول سيبويه الذي نقله ابن فلاح في المغني، الكتاب ١/ ٥-٦.

(٢٠)ينظر الممتع في التصريف ٢/ ٤٤٨- ٤٤٩.

(٢١)المنصف ٢/ ١٦٤.

(٢٢)تلخيص الاساس ٥٥- ٥٦.

(٢٣)المنصف ١٦٥/٢- ١٦٦.

(٢٤)الانصاف ١/ ٣٠- ٣١.

(٢٥)تلخيص الاساس ١٩.

(٢٦)الانصاف ٣١/١.

(٢٧)ينظر الممتع في التصريف ٣٨٧/١- و ٢/ ٤٣٧.

(٢٨)المنصف ٢/ ٢٢٢- ٢٢٣

(٢٩)البيان في غريب اعراب القران ٢/ ٢,١

(٣٠)ايجاز التعريف ١٥٦- ١٥٧

(٣١)ينظر ايجاز التعريف ١٥٦-١٥٧،والممتع في التصريف ١/ ١٩٥- ١٩٦

(٣٢)الكتاب ٢/ ٣٦٧

(٣٣)ينظر البحر المحيط ١/ ٤٢

(٣٤)ينظر مغني اللبيب ٢/ ٨٩٧

(٣٥)شرح مختصر التصريف العزي ٧.

(٣٦)ينظر الانصاف ٢/ ٨٢

(٣٧)مغني اللبيب ١/ ٣..

(٣٨)الانصاف ٢/ ٨٥

المصادر والمراجع

١- الاصول دراسة ابيستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م.

٢- الاقتراح في علم اصول النحو وجدله،جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة (د.ت).

٤- ايجاز التعريف في علم التصريف، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق د.حسن احمد العثمان، ط١، المكتبة المكية، مكة المكرمة،٢..٤م.

٥- البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، مطبعة السعادة، مصر،١٣٢٨هـ.

٦- البيان في غريب اعراب القران، ابو البركات الانباري،دار الكتاب، مصر، ١٩٦٩م.

٧- تلخيص الاساس على متن البناء في الصرف، علي بن عثمان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

٨- الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩- شرح الكفوي على متن البناء في الصرف، محمد الكفوي، مطبعة عيسى الحلبي، مصر.

١٠- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط٨، المكتبة الازهرية، مصر ١٩٩٧م.

١١- العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، و د.ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

١٢- الفلاح شرح المراح، شمس الدين احمد بن سليمان، المشهور بابن كمال باشا، مطبوع بهامش شرح الارواح، ط٣، ١٩٥٩م.

١٣- الكتاب، سيبويه، بولاق، ط١، ١٣١٦هـ.

١٤- المحتسب، ابو الفتح عثمان بن جني.

١٥- مشكل اعراب القران، مكي بن ابي طالب القيسي، تحقيق، ياسين احمد السواس، ط٢، طبعة ايران.

١٦- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

١٧- المغني في النحو، ابن فلاح اليمني، تحقيق د.عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.

١٨- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين بن هشام الانصاري، تحقيق د.مازن المبارك و مجمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، ايران.

١٩- المقتضب، المبرد، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، مصر، ١٣٨٥هـ.

٢٠- مقدمة في اصول التصريف، طاهر بن احمد بن بابشاذ، تحقيق،د.حسين علي السعدي و د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، بغداد، ٢..٦م.

٢١- المقرب، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق، د.احمد عبد الستار الجواري، و د.عبد الله الجبوري ن ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.

٢٢- الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق، د.فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط٥، ١٩٨٣م.

٢٣- المنصف في شرح كتاب التصريف، ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق، ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.